

علل الوقف والابتداء في القرآن الكريم: قراءة في الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة

Title in English "Reasons for Stopping and Starting in the Qur'an: A Study of the Grammatical Disagreement Between the Grammarians of Basra and Kufa"

زكرياء بسباسي^{*1}

¹ مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2025-03-04 تاريخ القبول: 2025-05-18 تاريخ النشر: 2025-05-25

ملخص البحث

تعرض هذه الدراسة إلى علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم وأهميته في توضيح المعاني وضبط التلاوة والأداء، وقد كان للمدرستين البصرية والكوفية آراؤهما الخاصة في تفسير النصوص وتحديد مواضع الوقف والابتداء؛ إذ إنه يعتمد على بنية الجملة وتركيبها النحوي، وهو ما يجعله مرتبطاً بالخلافات النحوية بين المدرستين من حيث المنهج والتقدير النحوي والاستدلال اللغوي الحاسم في تحديد جواز الوقف من عدمه. وكان لهذه الآراء أثر في تحديد معاني الآيات القرآنية وتوجيه دلالاتها المقصودة وإبراز جمال النص القرآني، مع التركيز على تأثير الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة في تحديد مواضع الوقف والتميز بين مراتبه، وقد نتج عن هذه الآراء وضع قواعد وضوابط للوقف والابتداء؛ حيث يمكن للقارئ أن يعتمد عليها في تحديد مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

كلمات مفتاحية:

الوقف، الابتداء، القرآن الكريم، الكوفة، البصرة، الدلالة، النحو.

Abstract:

^{*} المؤلف المرسل: زكرياء بسباسي

This study examines the science of Waqf (pausing) and Ibtida' (starting) in the Quran, emphasizing its crucial role in clarifying meanings, ensuring proper recitation, and enhancing performance. The Basran and Kufan schools developed distinct approaches to interpreting Quranic texts and determining pausing and resumption points, as these depend on sentence structure and syntactic composition. This connection makes Waqf and Ibtida' closely tied to the grammatical differences between the two schools, particularly in terms of methodology, syntactic estimation, and linguistic reasoning, which significantly influence the permissibility of pausing. These grammatical perspectives have shaped the interpretation of Quranic verses, guided their intended meanings, and highlighted the eloquence of the Quranic text. This study focuses on how the grammatical disagreements between the Basran and Kufan schools affect the classification of pausing points and their ranks. As a result, scholars established specific rules and principles governing Waqf and Ibtida', providing a systematic framework for readers to determine the appropriate places for pausing and resuming in Quranic recitation.

Keywords:

Waqf ; Ibtida' ; Quran ; Kufa ; Basra ; Semantics ; Grammar.

1. مقدمة:

يُعَدُّ علم الوقف والابتداء من العلوم ذات العلاقة بعلوم القرآن والتفسير واللغة والنحو، فهو يعكس فهمًا معمقًا لتركيب الآيات القرآنية ودلالاتها السياقية، ولا يقتصر الوقف والابتداء على ضبط الأداء القرائي، بل يشمل توجيه المعنى وتأويله في القرآن الكريم، ما يجعله محورًا رئيسًا في الدراسات النحوية والدلالية.

ومن هذا المنطلق؛ نشأ خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في تحديد مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وهو خلاف لم يكن مجرد تباين شكلي في تطبيق قواعد النحو، بل امتد ليشمل طريقة البحث والاستشهاد والاستدلال والأسس المنهجية التي قامت عليها هاتان المدرستان في تعاملهما مع تحديد مواضع الوقف ورُتبه في القرآن الكريم.

وتميزت المدرسة البصرية بأن لا تُثبت في مصادرها النحوية إلا ما بلغها عن العرب الفصحاء الذين لم تختلط لغتهم بشوائب التحضر، واكتفت في جمع شواهدهما على أهل البادية في نجد والحجاز

وتهامه "من قيس وقيم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أنكل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملّة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط ولا عن سكّان البراري من كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم" (1).

واعتمد الكوفيون على التوسع في استعمال القياس منهجا أصيلا لا يكتمل التقعيد إلا به، إضافة إلى إكثارهم الرواية والنقل عن أشعار العرب في البوادي والقفار، وكانوا أكثر انفتاحا على مختلف المصادر اللغوية والقرائية المتواترة والشاذة.

ثم إن دراسة علل الوقف والابتداء من زاوية الخلاف النحوي بين المدرستين تستلزم البحث في الأصول النحوية والصرفية التي أسست لهذا الخلاف، مع بيان انعكاسات ذلك على اختلاف تحديد مواضع الوقف والابتداء في القراءات القرآنية وتوجيه معانيها وتخريجها.

وسنحاول في هذه الدراسة تحليل الأمثلة التطبيقية التي تُبرز هذا التباين، من خلال مقارنة مواضع الوقف والابتداء وفق المنهجين البصري والكوفي، وبيان أثر ذلك في الدلالة، خصوصا في المواضع التي يترتب فيها على الوقف اختلاف تنوع في المعنى أو الإعراب، وهو ما يجعل هذه الدراسة مساهمة في الإجابة عن إشكالية كيفية تأثير الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة في توجيه علل الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تسهم في توضيح العلاقة بين النحو العربي والقراءة القرآنية، وما يرتبط بهما من أصول تقوم عليها مدرستا البصرة والكوفة.

وستتبع في ذلك المنهج الوصفي التحليلي لتقريب العلاقة الجدلية بين النحو القرآني والتفسير اللغوي، وجعلت عنوان الدراسة: "علل الوقف والابتداء في القرآن الكريم: قراءة في الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة" وقسمت مباحثها إلى: التمهيد، وفيه سأذكر تعريف الوقف والابتداء وأهميته. والمبحث الأول: وأتحدث فيه عن أثر الخلاف النحوي بين المدرستين في تحديد مواضع الوقف والابتداء

في القرآن الكريم، فقد تقرر أن النحو علم يدرس تركيب الجملة وأحكامها الإعرابية، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوقف والابتداء؛ لأن تغيير الإعراب قد يؤدي إلى اختلاف في المعنى، ثم المبحث الثاني: وأعرض فيه إلى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة في تحديد مواضع الوقف والابتداء وأقسامه وأثر ذلك في دلالات القرآن الكريم، مع التعرض لآراء المفسرين، ثم خاتمة بأهم ما توصلت إليه الدراسة من النتائج.

2. تمهيد:

1.2 تعريف الوقف لغة:

قال ابن دريد: "وقفت الأرض والرجل أقفه وقفاً، وهذا أحد ما جاء على فعلته ففعل، وهي أحرف. والوقوف: مصدر وقف وقوفا فهو واقف... وتوقفت على هذا الأمر، إذا تلبثت عليه"⁽²⁾. ويطلق الوقف في لغة العرب على عدة معان منها: الحبس⁽³⁾، ومثل له الجوهري بقوله: "وقفت الدار للمساكين وقفاً، وأوقفتها..."⁽⁴⁾.

وقد أشار الزمخشري صراحة إلى الوقف بمعناه عند القراء، فقال: "ووقفت القارئ توقيفا: علمته مواضع الوقوف"⁽⁵⁾.

وحكى ابن قتيبة أنه يقال لكل ما حبسته بيدي مثل الدابة أو غيري: وقفته، بغير ألف، وما حبسته بغير يدي: أوقفته، يقال: أوقفته على الأمر، وبعضهم يقول: وقفته بغير ألف في كل شيء"⁽⁶⁾. وجاء في المعجم الوسيط: "وقف وقوفا قام من جلوس، وسكن بعد المشي، وعلى الشيء عاينه، وفي المسألة ارتاب فيها، وعلى الكلمة نطق بها مسكنة الآخر قاطعاً لها عما بعدها... والقارئ علمه مواضع الوقف"⁽⁷⁾.

من خلال التعريفات اللغوية لمصطلح الوقف يمكن القول إن الوقف هو القطع والحبس، ومنه أن يقطع القارئ قراءته ويحبس نفسه زمناً يتنفس فيه عادة.

2.2 تعريف الوقف اصطلاحاً:

الوقف في اصطلاح القراء هو قطع الكلمة عما بعدها⁽⁸⁾، وهو تعريف ناقص لاشتماله على الوقف والقطع مع وضوح الفرق بينهما؛ إذ القطع يكون مع عدم نية استئناف القراءة.

وقيل: "هو قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله" (9).

وجرى لدى كثير من المتقدمين من القراء إطلاق عبارة القطع والسكت مرادين بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، إلا أن القطع عند المحققين منهم هو قطع القراءة رأساً. وأما السكت فهو قطع الصوت زمنًا؛ هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس (10)؛ فالوقف مع النفس والسكت بدونه.

وقد يقصد بالوقف: الموضع الصالح للوقف؛ قال زكريا الأنصاري موضحاً ذلك: "الوقف يطلق على معنيين: أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما: الموضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفًا، وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا: هذا وقف أي: موضع يوقف عنده، وليس المراد إن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده؛ بل المراد أنه يصلح عنده ذلك" (11). ومعرفة ما يوقف عليه؛ أي: معرفة موضع الوقف، وذلك راجع إلى المعاني، وانفصال بعض الكلام من بعض أو تعلقه به يسمى هذا كله بالوقف المعنوي؛ لتعلقه بالمعنى، أو الوقف النحوي؛ لأنه يكون بمراعاة أحكام النحو، أو الوقف التجويدي؛ لأنه بحث في علم التجويد (12)، وخرج بهذا القيد من يبحث في كيفية الوقف على أواخر الكلمات القرآنية.

وفي معرفة الوقف والابتداء التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرأه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستقر أو شبيه به وأن يكون ابتداءه حسناً (13).

ومما يبين أهمية الوقف أنه بإحسانه تتبدى للسامع فوائد الوافرة، ومعانيه الفائقة، وتتجلى للمنتجع مقاصده الباهرة، ومناحيه الرائقة، أليس من الخطأ العظيم أن يقرأ كتاب الله تعالى، فيقطع القطع يفسد به المعنى، فيتولى تغيير الذكر الحكيم، فيتعين فرضاً على القارئ تحصيل ما يسدده إلى القطع السليم، ويهديه إلى الابتداء القويم، حتى إذا قرأ وصل ما يجب وصله، وفصل ما يجب فصله (14).

3. المبحث الأول: أثر الخلاف النحوي بين المدرستين في تحديد مواضع الوقف:

لعلم النحو علاقة وثيقة بعلم الوقف والابتداء؛ إذ به تظهر نكات البلاغة وخصائص الأسلوب، والتأثر في كتب هذا الفن يلحظ كثرة اختلاف مؤلفيها في تحديد مواضعه في القرآن الكريم،

وتعدّد المعاني وتنوعها لعلّة الاختلافات القائمة على الأصول النحوية التي يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء⁽¹⁵⁾، وقد نتج عن الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية في العديد من القضايا النحوية أثر كبير في تحديد مواضع الوقف، ويمكن بيان ذلك في النقاط التالية:

1.3 المثال الأول:

(لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ) [النحل: 23]، قال الأشموني: "ووقف الخليل وسيبويه على "لا"؛ وذلك أنّ "لا" عندهما ردٌّ لمن أنكر البعث، وقال أهل الكوفة: "جرم" مع "لا" كلمة واحدة معناها: لا بدّ، وحينئذ لا يوقف على "لا"⁽¹⁶⁾، ومرد الخلاف في تحديد الوقف في هذه الآية أن الخليل وسيبويه ومن تابعهما من البصريين ذهبوا إلى أن (لا) رد لما قبلها من الكلام وأنها صلة زائدة، و(جرم) فعل ماض⁽¹⁷⁾، فالوقف عليها تحقيق لرد ما قبلها من الكلام. وأما على مختار الكوفيين فلا وقف عليها لقول الفراء أنها بمنزلة لا بدّ ولا محالة، ثم كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة حقّاً⁽¹⁸⁾، ونص الجعبري على أنه لا يفصل "لا" عن "جرم"⁽¹⁹⁾.

2.3 المثال الثاني:

(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) [آل عمران: 97]، قال أبو جعفر النحاس: "وقف كاف عند أبي حاتم، ومن الكوفيين من قال: (ولله على الناس حج البيت) قطع كاف يقدره بمعنى: من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج، والتمام (فإن الله غني عن العالمين)"⁽²⁰⁾.

ونصّ الكوفيين على كفاية الوقف هنا إنما جاء بناء على اعتماد أسلوب الحذف والتقدير، وهو من الظواهر التي شغلت حيزاً في الدراسات اللغوية، قال الجرجاني فيه: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتحدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تحبر، وتدفعها حتى تنظر"⁽²¹⁾.

ومثله ما نقل عن شيخ نخاة الكوفة الكسائي في نصه على الوقف على (بَلْ فَعَلَهُ) "(22) من قوله: (قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْلِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ (62) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) [الأنبياء: 62-63]؛ وقال إن الوقف عليها تام؛ أي: فعله من فعله، أبهم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الفاعل تعريضاً للمعنى المقصود الذي أراده، فزاراً من الوقوع في الكذب، فهو منقطع عما بعده لفظاً ومعنى، وقوله: «كبيرهم هذا» جملة من مبتدأ وخبر استئنافية لا تعلق لها بما قبلها، أو هي إخبار بأن هذا الصنم المشار إليه أكبر الأصنام، وهذا صدق محض، بخلاف ما لو جعل «كبيرهم» فاعلاً بفعله، فإنه يحتاج إلى تأويل ذكره، وهو: حسن (23).

وتعقب أبو حيان هذا التوجيه بقوله: "وأسند إبراهيم - عليه السلام - الفعل إلى كبيرهم على جهة المجاز لما كان سببا في كسر هذه الأصنام هو تعظيمهم وعبادتهم له ولما دونه من الأصنام كان ذلك حاملا على تحطيمها وكسرها؛ فأسند الفعل إلى الكبير؛ إذ كان تعظيمهم له أكثر من تعظيمهم ما دونه... وأما من وقف على (بل فعله) (أي: فعله من فعله)، وجعل (كبيرهم هذا) مبتدأ وخبرا، وهو الكسائي فهم بعداء عن طريق الفصاحة" (24).

3.3 المثال الثالث:

(خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ (4) وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) [النحل: 4 - 5]، قال أبو جعفر النحاس: "(فإذا هو خصيم مبين) ليس بتمام عند الأخفش وهو مذهب سيبويه؛ لأن (الأنعام) منصوبة بإضمار فعل معطوف على ما قبله، وهو تمام على قول الكوفيين؛ لأنهم ينصبون والأنعام ب (خلقها) إذا جعلوا الواو ظرفاً للفعل" (25).

وهاهنا مسألة في ناصب الاسم المشغول عنه؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن قولهم "زيذاً ضَرَبْتُهُ" منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زيذاً ضربته، وأما الكوفيون فاتجهوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المكنى -الذي هو الهاء العائد- هو الأول في المعنى؛ فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا

"أكرمت أباك زيداً، وضربت أخاك عمراً"، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضمماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه (26)، وبناء على ما سبق من التأصيل لهذه المسألة ورد الخلاف في تحديد موضع الوقف في هذه الآية، فنص العماني والهمداني والأشموني على الوقف على (مُبِينٌ)، ومنعه السجاوندي للعطف (27).

4.3 المثال الرابع:

(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ... (23) وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [النساء: 23 - 24]، "قال الأخفش: التمام فيه (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) وقيل: التمام عند (كتاب الله عليكم)، وقال أبو جعفر: يصح قول الأخفش إن نصبت (كتاب الله) على الإغراء أي: الزموا كتاب الله، فحذف الفعل واكتفي منه بـ (عليكم)، وإن جعلته مصدرًا - وهو قول سيبويه - لم يتم الكلام على ما قبله؛ لأن ما قبله هو العامل فيه في المعنى؛ لأن معنى (حرمت عليكم أمهاتكم) كتب الله جل وعز ذلك عليكم ولكن يكون قطعاً صالحاً، وإن نصبت (كتاب الله) على القطع - وهو قول الكوفيين - أي كتاباً من الله لم تقف على ما قبله" (28).

واعترض الأشموني على نصبه على الإغراء بحجة أن الإغراء إذا تأخر لم يعمل فيما قبله (29)، وعدّ السجاوندي الوقف على (أَيْمَانُكُمْ) جائزاً (30)، وقال العماني: "والأحسن عندي أن يقف على أحد الموضعين، إن شاء وقف عند قوله (أَيْمَانُكُمْ)، وإن شاء وقف على (كتاب الله عليكم) فحيز بينهما، وإن جمع بينهما فلا بأس" (31).

5.3 المثال الخامس:

(الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ خَيْرٌ) [الفرقان: 59]، قال أبو جعفر: "الوقف على (الْعَرْشِ) تمام إن رفعت الرحمن بالابتداء

وجعلت ما بعده خبره، وإن رفعت على إضمار (هو) كان ما قبله كافياً، وإن جعلت بدلاً من المضمّر الذي في (استوى) كان التمام (ثم استوى على العرش الرحمن) فهذا على قول البصريين، والكسائي أيضاً يميزه غير أنه لا يقول على البدل ويقول مردود على المضمّر، والفراء لا يميز أن يرد على المضمّر ظاهراً؛ لأن المضمّر عنده لا يبين⁽³²⁾.

والفرق بين مذهب البصريين والفراء في هذه المسألة أن البصريين يميزون إبدال "الرَّحْمَنُ" من الضمير في "استوى"، وأما الفراء فيرفض هذا الإبدال؛ لأن الضمير عنده لا يكون ظاهراً في مثل هذا الموضع، وترتب عن هذا الخلاف النحوي تعدد مراتب الوقف في الآية، فقليل بالوقف التام عند: "العَرْشِ" إذا اعتُبر "الرَّحْمَنُ" مبتدأً وما بعده الخبر، أو خبرٌ مبتدأً محذوف⁽³³⁾، وقيل بالوقف الكافي أو الحسن عند: "العَرْشِ" إذا كان "الرَّحْمَنُ" مرفوعاً بإضمار "هو"⁽³⁴⁾، وقيل بالوقف التام عند: "الرَّحْمَنُ" إذا اعتُبر بدلاً عن الضمير في "استوى" أو على التقديم والتأخير ومعناه: (ثم استوى الرحمن على العرش)⁽³⁵⁾.

ويتجلى أثر الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية في تحديد مواضع الوقف والابتداء من خلال اختلاف أصولهما النحوية، كتفسير دلالة الحروف، والإعلال بالحذف والتقدير، وعمل العطف والاشتغال، وإعراب بعض التراكيب، فالبصريون يعتمدون على مقتضى القواعد النحوية في تحديد الوقف، مما يؤدي إلى ترجيح الفصل في مواضع تتعلق برد المعاني أو تحقيق التوكيد، بينما يميل الكوفيون إلى التوسع في التقدير ومراعاة السياق العام للمعنى، ويظهر من هذا التباين بين المدرستين أن النحو ليس مجرد أداة لضبط الإعراب، بل هو عنصر أساسي في تحديد مواضع الوقف ومراتبه.

4.المبحث الثاني: اختلاف نحاة الكوفة والبصرة في تحديد مواضع الوقف والابتداء وأثره في دلالات القرآن الكريم

يُعَدّ الوقف والابتداء من القضايا المهمة في علم التفسير؛ إذ يؤثر تحديد مواضعهما في فهم دلالات النص القرآني. وقد اختلف نحاة الكوفة والبصرة في وضع قواعد الوقف والابتداء، تبعاً

لاختلاف مناهجهم النحوية، وأدى هذا التباين إلى اختلاف في تأويل بعض الآيات، ما أثر في استنباط المعاني والأحكام الشرعية، وسنحاول بيان ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

1.4 المثال الأول:

(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) [الأنعام: 151]، قال الأشموني: "الوقف على: (مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ) حسن، ثم يبتدئ «عليكم أن لا تشركوا»، على سبيل الإغراء، أي: الزموا نفي الإشراك، وإغراء المخاطب فصيح، وأما إغراء الغائب فضعيف، والوقف على «عليكم» جائز إن جعل موضع «أن» رفعًا مستأنفًا تقديره: هو أن لا تشركوا، أو نصبًا، أي: وحرّم عليكم أن لا تشركوا، و «لا» زائدة، ومعناه: حرّم عليكم الإشراك، وليس بوقف إن علق «عليكم» بـ «حرّم»، وهو اختيار البصريين، أو علق بـ «أتل»، وهو اختيار الكوفيين، فهو من باب الإعمال؛ فالبصريون يعملون الثاني، والكوفيون يعملون الأول؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ فَالتَّقْدِيرُ أَتْلُ عَلَيْكُمْ الَّذِي حَرَّمَ رَبُّكُمْ، وكذا إن جعلت «أن» بدلًا من «ما»، أو جعلت «أن» بمعنى: لعلّا تشركوا، أو بأن لا تشركوا لتعلق الثاني بالأول⁽³⁶⁾.

فالخلاف بين الكوفيين والبصريين في التفسير الدلالي للآية إنما هو مبني على مرتبة الوقف وتخرجه النحوي، أي: أن الوقف على "مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ" والابتداء بـ "عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا" على سبيل الإغراء يُخَرِّجُ على اعتبار «عليكم» متعلقة بالفعل «حرّم»، ويكون "أَلَّا تُشْرِكُوا" على سبيل الإغراء، أي: الزموا ترك الإشراك بالله، وَيَكُونُ الْكَلَامُ قد تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: "أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ" أي: التَزِمُوا انْتِقَاءَ الْإِشْرَاقِ وَهَذَا بَعِيدٌ لِتَفْكِيكِ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ⁽³⁷⁾، وهذا التوجيه يجعل النهي عن الشرك ليس مجرد تحريم، بل أمرًا إلزاميًا مؤكدًا، أي أن عدم الإشراك بالله مطلوب بشكل قاطع، وليس مجرد تحريم ضمن سياق محرمات أُخَر، فيجعل من التوحيد الأساس الذي تقوم عليه التشريعات، وأما الوقف على "عَلَيْكُمْ" والابتداء بـ "أَلَّا تُشْرِكُوا" فيُخَرِّجُ على اعتبار "أَلَّا تُشْرِكُوا" في محل رفع مستأنف، والتقدير: "ما حرّمه ربكم عليكم هو أن لا تشركوا به شيئًا".

2.4 المثال الثاني:

(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [البقرة: 63]، قال الأشموني: "الوقف على: (فَوْقَكُمُ الطُّورَ) حسن؛ على مذهب البصريين؛

لأنهم يضمرون القول، أي: «قلنا: خذوا ما آتيناكم بقوة»، فهو منقطع مما قبله، والكوفيون يضمرون «أن» المفتوحة المخففة، تقديره: أن خذوا، فعلى قولهم لا يحسن الوقف على «الطور»⁽³⁸⁾.

ويبرز هذا المثال كيفية إمكان تغيير موضع الوقف والابتداء في أن يؤدي إلى تنوع في الفهم والتأويل، وهو ما يعكس إعجاز القرآن في تركيبه المعجز؛ حيث تتعدد الدلالات مع بقاء النص واحداً، ما يسمح للمفسرين واللغويين باستنباط معانٍ دقيقة ومتنوعة دون أي تعارض.

وتخريج الخلاف بين المدرستين في تحديد موضع الوقف في الآية أننا إذا وقفنا على (الطُّور) كما يقول البصريون فسيصبح المشهد مكوناً من حدثين منفصلين: رفع الطور ثم أمرهم بأخذ التوراة، وأما إذا وصلنا الجملة على قول الكوفيين، فإن رفع الطور يصبح مفسراً بغاية معينة، وهي إرغامهم على أخذ التوراة، والتقدير: "ورفعنا فوقكم الطور أن خذوا ما آتيناكم بقوة"، أي: أن الرفع كان لأجل الأمر بأخذ الميثاق. وهذا الاختلاف في تحديد موضع الوقف إنما يمنح النص القرآني ثراءً لغوياً وبلاغياً فريداً يكون فيه للمعنى أبعاد متعددة تتجلى لكل متدبر يريد أن يستشف منها ما يتناسب مع السياق العام للآية.

4.3.4 المثال الثالث:

(عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) [النجم: 5 - 6 - 7]، قال الأشموني: "الوقف على: (ذُو مِرَّةٍ) كاف؛ لأنه نعت «شديد القوى»، ثم تبدئ: «فاستوى» كذا عند بعضهم، فضمير (استوى) لجبريل «وهو» لمحمد - صلى الله عليه وسلم -، وقيل: بالعكس، وهذا الوجه الثاني: إنما يتمشى على قول الكوفيين؛ لأنَّ فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل، والمعنى: أنَّ جبريل استوى مع محمد بالأفق الأعلى. وهو ضعيف، وعليه لا يوقف على «فاستوى» ويجوز أن جعل «وهو» مبتدأ، و «بالأفق» خبر⁽³⁹⁾، أي: أن الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد بضمير منفصل، بينما يشترط البصريون وجود فاصل لفظي.

وهذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في القاعدة النحوية المتعلقة بالعطف على الضمير المتصل أثر في تحديد موضع الوقف ورتبته على: "فَاسْتَوَى"، فأدى ذلك إلى الاختلاف في تفسير كون الاستواء خاصاً بجبريل وحده (وفقاً للبصريين) أو أنَّ جبريل استوى مع محمد بالأفق الأعلى (وفقاً لبعض الكوفيين)، وبيان الخلاف في تحديد موضع الوقف في الآية يتجلى في تفسيرها، قال الرازي:

"وفي قوله (فَاسْتَوَى) وجهان: والمشهور أن (هو) ضمير جبريل وتقديره: استوى كما خلقه الله تعالى بالأفق الشرقي، فسد المشرق لعظمته، والظاهر أن المراد محمد - صلى الله عليه وسلم -، معناه: استوى بمكان وهو بالمكان العالي رتبة ومنزلة في رفعة القدر لا حقيقة في الحصول في المكان"(40).

4.4 المثل الرابع:

(فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ (103) وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ) [الصفات: 103 - 104]، قال أبو جعفر النحاس: "الوقف على: (وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ) ليس بكاف عند الكوفيين؛ لأنه لم يأت جواب (لما) والجواب عنده (ناديناه) والواو عندهم مقحمة، وليس هو كذا عند البصريين لا يجوز عندهم زيادة الواو؛ لأنها للعطف والجواب عندهم محذوف"(41)، أي أن الكوفيين يرون بأن (ناديناه) هو الجواب الفعلي لـ (لما)، ولأن القاعدة العامة تقول إن جواب الشرط لا يسبق بحرف عطف جعلهم يعدون الواو زائدة (مقحمة)، أي أنها لا تؤثر على البناء النحوي، ويكون (ناديناه) هو الجواب، ويرى البصريون أن الواو لا تزداد في القرآن؛ لأنها أداة عطف حقيقية، وعليه؛ فإن (ناديناه) ليس جواباً لـ (لما)، بل هو جملة معطوفة على شيء سبق ذكره، فيكون الجواب الحقيقي لـ (لما) محذوف، قال الرازي: "وفيه قولان، الأول: أن هذا جواب فلما عند الكوفيين والفراء والواو زائدة، والقول الثاني: أن عند البصريين لا يجوز ذلك والجواب مقدر، والتقدير: فلما فعل ذلك وناداه الله أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا، سعد سعادة عظيمة وآتاه الله نبوة ولده وأجزل له الثواب، قالوا وحذف الجواب ليس بغريب في القرآن والفائدة فيه أنه إذا كان محذوفاً كان أعظم وأفخم"(42).

5.4 المثل الخامس:

(إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ) [محمد: 25]، قال أبو جعفر النحاس: "قال محمد بن عيسى: (من بعد ما تبين لهم الهدى) تمام الكلام ثم ابتدأ (الشیطان سول لهم) قال أبو جعفر: وهذا القول خطأ؛ لأنه لم يأت خبر (إن) ولا يجوز حذفه؛ لأنه لا اضطرار إلى ذلك على أن الكوفيين يقولون لا يجوز حذف خبر (إن) في المعارف في كلام ولا شعر وأكثر أهل العلم على أن التمام (الشیطان سول لهم) وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وأبي حاتم"(43)، وقال ابن يعيش: "فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كنحو ما تقدم

تقديره، ولا يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة⁽⁴⁴⁾، وعلى عدم جواز الحذف يكون المعنى كما قال ابن عاشور: "وأوثر أن يكون خبر (إن) جملة ليتأتى بالجملة اشتغالها على خصائص الابتداء باسم الشيطان للاهتمام به في غرض ذمهم، وأن يسند إلى اسمه مسند فعلي ليفيد تقوي الحكم نحو: هو يعطي الجزيل"⁽⁴⁵⁾، وأما على اعتماد الحذف فيكون تقدير الكلام متناسبا مع المعنى المقصود في الآية؛ وتقتضي مناسبة السياق في الآية أن يكون الخبر المحذوف يحمل معنى الخسران أو الهلاك؛ حيث يُراد به التحذير من الارتداد وبيان عاقبته الوخيمة.

5. خاتمة:

ويتضح لنا في الختام مدى تأثير الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة وأثره في توجيه القارئ حيث يقف على ما تم واكتمل معناه، ويبدأ بما يجدر الابتداء به، ولا يتأتى ذلك إلا بإتقان معرفة مواضع الوقف والابتداء ومراتبه في القرآن الكريم، والتمكن من استكشاف مستويات عدة من الدلالات التي قد تكون محجوبة عن غير العارف بعلم الوقف، ولم يكن الخلاف بين المدرستين مقتصرًا على الجانب النظري أو جانب تحسين التلاوة فحسب، بل كان له أثر في فهم النص القرآني وأوجه تفسيره ومناحي تأويله.

ويمكننا القول إن دراسة الوقف في القرآن الكريم من خلال مدرستي البصرة والكوفة أبانت عن بعدٍ دلاليٍّ عميق، ورأينا من خلال تحليل الأمثلة التي تعرضنا لها كيفية إسهام الوقف في توضيح العلاقات السياقية بين الجمل والربط بين جوانب الإعجاز فيها، ما يساعد في تجنب اللبس وتحديد الدلالة المقصودة، وأبرزنا كذلك أن القواعد المتبعة في تحديد مواضع الوقف في القرآن الكريم ليست ثابتة على نحو مطلق، بل ترتبط بمجالات متعددة، فمنها ما هو نحوي ومنها ما هو بلاغي ودلالي، وهذا ما يدعو إلى الدقة في ضبط علل الوقف؛ حيث يتجلى دور العامل النحوي في فهم البنية التركيبية للآية القرآنية، وقد أظهر هذا البحث أن للخلاف النحوي أثرا في ضبط أوجه المعاني المستنبطة

من النص القرآني، وهو ما يجعل الوقف والابتداء أداةً أساسية لا يمكن أن يستغني عنها من يروم تفسير القرآن الكريم وتدبره.

6. قائمة المراجع:

- (1) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1998م، ج: 1/ 167.
- (2) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج: 2، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 01، 1987م، ص: 967 - 968.
- (3) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، ج: 1، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1983م، ص: 253.
- (4) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج: 4، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 04، 1987م، ص: 1440.
- (5) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، ج: 2، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1998م، ص: 350.
- (6) ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، تح: مهدي عبيد جاسم، ط: 1، 1409هـ، دار الثقافة والإعلام، بغداد، ص: 66.
- (7) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، ج: 2، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ص: 1051.
- (8) الشريف الجرجاني، التعريفات: 253/1.
- (9) أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، النشر في القراءات العشر، ج: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02، 2002م، ص: 189.
- (10) المصدر نفسه: 188/1 و 190.
- (11) أبو يحيى زكريا الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، تح: جمال بن السيد الرفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: 01، 2006م، ص: 8 - 9.
- (12) أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير، الوقف والابتداء في كتاب الله، تح: أبو بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 01، 2002م، ص: 34 - 35.

- (13) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، القطع والائتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، 1992م، 20/1.
- (14) ابن الطحان، نظام الأداء في الوقف والابتداء، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، 1406هـ، ص 22.
- (15) عبد بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 02، 1993م، ص: 52، و53.
- (16) أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث - القاهرة، مصر، 2008م، 403/1.
- (17) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط: 1، 2000م، 382/1.
- (18) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، 2000م، ص 293.
- (19) إبراهيم الجعبري، وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، تح: نواف بن معيض الحارثي، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 1427هـ، ص 310.
- (20) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص 143.
- (21) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 146.
- (22) أحمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، 37/2.
- (23) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (24) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ص: 448/7 و449 (بتصرف).
- (25) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص 360.
- (26) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط: 1، 2003م، 69/1.
- (27) أبو محمد الحسن بن علي العماني، المرشد في الوقوف، تح: محمد بن حمود بن محمد الأزوري، جامعة أم القرى، 1423هـ، 313/2، وأبو العلاء الهمداني، الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، تح: سليمان بن حمد الصقري، جامعة الإمام محمد ابن سعود، المملكة العربية السعودية، 1411هـ، 554/2، والأشموني، منار الهدى، 400/1.

- وأبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، تح: محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، ط: 2، 2006م، 635/2.
- (28) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص 163، وأبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، ص 596.
- (29) أحمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، 178/1.
- (30) السجاوندي، علل الوقوف، 419/2.
- (31) العماني، المرشد في الوقوف، 569/1.
- (32) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص 485.
- (33) أحمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، 91/2.
- (34) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص 485، وأبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1987م، ص 419، وأبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص 808.
- (35) أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص 808.
- (36) أحمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، 256/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 685/4.
- (37) أبو حيان، البحر المحيط: 685/4.
- (38) أحمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، 73/1.
- (39) أحمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، 302/2.
- (40) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 3، 1420هـ، 238/28.
- (41) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص 591.
- (42) الرازي، التفسير الكبير: 350/26.
- (43) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف، ص 666.
- (44) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي موفق الدين الموصللي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2001، 260/1.
- (45) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، 115/26.